السعودية: 572 مليار ريال ودائع النقد الأجنبي بالخارج

مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»

تراجعت الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» في يوليو 2015، بـ1.1 في المئة على أساس شهري، لتبلغ 2.52 تريليون ريال، مقابل 2.55 تريليون ريال في أيار الماضي، مسجلة خامس تراجع شهري على التوالي، لتفقد 205 مليارات ريال خلال أربعة أشهر (من فبراير إلى مايو)، حيث كانت 2.75 تريليون ريال في يناير 2015.

وجاء التراجع الشهري في الأصول الاحتياطية السعودية خلال يوليو الماضي نتيجة لتراجع (بيع) الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج بقيمة 121.5 مليار ريال، لتبلغ 1.81 تريليون ريال مقابل 1.93 تريليون في أيار 2015 بتراجع 6.3 في المئة.

وعليه فقد تراجعت حصة «الأوراق المالية» إلى 72 في المئة فقط من الاحتياطيات مقابل 76 في المئة خلال أيار 2015.

وعلى أساس سنوي، تراجعت الأصول الاحتياطية السعودية 9.5 في المئة مقارنة بمستوياتها في حزيران 2014، البالغة 2.78 تريليون ريال، متراجعة بقيمة 263.5 مليار ريال خلال عام.

ونتج التراجع السنوي بشكل رئيس من تراجع الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج أيضا، بقيمة 269.3 مليار ريال (13 في المئة)، حيث كانت 2.08 تريليون ريال في حزيران 2014.

والأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد تشمل الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج، والنقد الأجنبي والودائع في الخارج والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى الذهب.

وفيما يخص المقارنات الشهرية، تراجع النقد الأجنبي والودائع في الخارج 16.2 في المئة ليسجل 665.1 مليار ريال، مقابل 572.6 مليار ريال، بفارق 92.6 مليار ريال.

وتراجع بند «الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي»، 1.2 في المئة ليسجل 11.9 مليار ريال، مقابل 12.1 مليار ريال. بينما ارتفع بند حقوق السحب الخاصة بقيمة 584 مليون ريال، إلى 33.3 مليار ريال، مقابل 32.7 مليار ريال.

واستقر الذهب عند المستويات التي يحافظ عليها منذ خمس سنوات والبالغة 1.62 مليار ريال.

أما على أساس سنوي فقد تراجع النقد الأجنبي والودائع في الخارج، بقيمة 15.6 مليار ريال (2.4 في المئة)، حيث كانت 649.5 مليار ريال في حزيران 2014.

كما تراجع بند «الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي»، 36 في المئة، حيث كان 18.6 مليار ريال قبل عام، بفارق 6.8 مليار ريال.

وتراجعت حقوق السحب الخاصة 8.4 في المئة، حيث كانت 36.3 مليار ريال في حزيران من العام الماضي، بفارق 3.1 مليار ريال.

«أرامكو» تنجح برفع قدرات حقل منيفة إلى 900 ألف برميل

شركة أرامكو

نجحت شركة أرامكو في تعزيز قدرات إنتاج حقل منيفة البترولي المغمور في مياه الخليج العربي شمال الجبيل وصولاً للطاقة الإنتاجية الكاملة لتبلغ 900 ألف برميل في اليوم من الزيت العربي الثقيل، إلى جانب إنتاج 120 مليون قدم قياسية مكعبة في اليوم من الغاز المصاحب الذي يتم نقله للمعالجة في معمل الغاز في الخرسانية التابع لأرامكو كغاز مرافق لقيم للمدن الصناعية للمساعدة في دعم التنوع الاقتصادي، إضافة إلى إنتاج 65000 برميل في اليوم من المكثفات الهيدروكربونية.

ويدعم هذا الحقل الذي يعد خامس أكبر حقل تغطي في العالم على وجه الخصوص مصفاة شركة ينبع أرامكو سينوبك للتكرير (ياسرف) أحد مصافي أرامكو التي تصل طاقتها إلى 400 ألف برميل في اليوم، والتي بدأ تشغيلها أواخر عام 2014، ونجحت بتسليم أول شحنة من وقود الديزل النظيف في منتصف يناير2015، وهي مصفاة تحويل كامل تقع في مدينة ينبع الصناعية على الساحل الغربي من المملكة، أقيمت من خلال مشروع مشترك مع سينوبك، أكبر شركات التكرير في قارة آسيا، وبتصميم يتيح لها معالجة الزيت العربي الثقيل من إنتاج حقل منيفة العملاق.

ويتميز مشروع تطوير حقل منيفة بتصميمه الهندسي المبتكر والفريد من نوعه، الذي أعطى أولوية للمحافظة على البيئة البحرية وخفض التكاليف اللازمة لتطوير طاقة الحقل الإنتاجية بصورة مثلى، ويعد الحقل الوحيد في العالم الذي صمم لتشمل بنيته التحتية 27 جزيرة اصطناعية تربطها مجموعة من الجسور بأطوال يبلغ مجموعها 41 كيلومترا أنشئت من أجل الحفاظ على دوران المياه في خليج منيفة، فقد مكن هذا التصميم المبتكر المحافظة على محاضن الحياة البحرية والبيئة الطبيعية ودورة الحياة في المنطقة البحرية للحقل. كما اشتمل المشروع على بناء مرفأ نموذجي للصيادين في دارين ومنشأة لاستزراع الأسماك في جزيرة رأس أبوعلي.

وتضمنت أعمال إنجاز هذا الحقل الضخم تشييد 7 منصات بحرية لحقن مياه البحر في آبار الزيت وإنشاء 6 أخرى لإنتاج الزيت الخام، إضافة إلى إدخال تعديلات على المنصات القائمة الستة والعشرين الخاصة بمراقبة ضغط المكامن. وتضمن العمل في المشروع أيضاً تشييد مرافق المعالجة المركزية ومعمل فرز الغاز من الزيت الأساسي ومعامل المنافع وتأمين المياه ومرفق لحقن المياه وإنشاء منصات في المناطق المغمورة ومضخات كهربائية غاطسة وخطوط أنابيب لمراحل ما بعد الإنتاج إلى معمل الغاز في الخرسانية وفرضتي رأس تنورة والجعيمة. وقد ساهم هذا المشروع في تصعيد حجم حاجة أرامكو لمعدات الحفر لأكثر من 113 آلة حفر متكاملة بعد أن كانت حاجتها بحدود 90 جهاز حفر، وذلك بمقدار نمو بلغ 26% ويشمل هذا العدد ستة أجهزة للتنقيب و75 جهازاً تطويرياً 65 منها على اليابسة و10 في المنطقة المغمورة بالإضافة إلى نشر 32 جهاز صيانة وحفر 368 بئراً تطويرية و13 بئراً تنقيبية فيما أعيد حفر 206 آبار.

ويضم المشروع معملاً عالي الكفاءة للتوليد المزدوج للبخار والطاقة الكهربائية بطاقة تبلغ 420 ميجا واط، حيث بدأ توليد الكهرباء لأول مرة باستخدام تقنية الدورة المركبة للوقود في منيفة، الأمر الذي أدى إلى اكتفاء هذا المرفق ذاتيًا من الكهرباء، بينما يستخدم نظام التوليد مولدًا توربينيًا يعمل بقوة البخار الذي ينتجه جهاز إنتاج بخار يعمل بحرارة غاز العادم.

روسيا تدرس إقامة منطقة صناعية قرب قناة السويس بمصر

ديميتري ميدفيديف

أعلن رئيس الوزراء الروسي ديميتري ميدفيديف، أن بلاده تدرس إقامة منطقة صناعية روسية، قرب قناة السويس، كخطوة أولى للمشاركة في مشروعات تنمية محور قناة السويس.

وأضاف ميدفيديف، أن تحديث قناة السويس هو مشروع شامل لا يقتصر على تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجيستية، ويمكن اعتبار القناة نقطة انطلاق جديدة في تطوير الاقتصاد المصري، والتعاون الدولي مع الشركاء.

جاء ذلك في إطار الاحتفال الذي شهدته مصر بافتتاح قناة السويس الثانية بحضور بعض زعماء وقادة العالم، وحضور مكثف من قبل الشركات العالمية التي من المتوقع أن تضخ استثمارات جديدة في محور قناة السويس.

وأوضح رئيس الوزراء الروسي أن بعض الشركات الروسية، أعربت عن رغبتها بفتح فروع في المنطقة الصناعية الروسية المزمع إقامتها، مثل شركات السيارات ومصنعي مواد البناء، وممثلي شركات النقل البحري والنهري، ومعدات الطاقة والأدوية.

وبخصوص موعد تشغيل المنطقة الصناعية، قال ميدفيديف إنه من المهم لكل مستثمر أن يحصل على معلومات كاملة، وفي الوقت المناسب حول أسعار وشروط الحصول على الأراضي، والخدمات وخطط تنميتها والأنظمة الإدارية والضريبية والجمركية القائمة.

وكشف ميدفيديف، أن حجم التبادل التجاري بين روسيا ومصر، بلغ 5.5 مليارات دولار عام 2014، لافتا إلى أن بلاده تخطط لزيادة صادرات الحبوب إلى مصر بشكل ملحوظ حتى يتراوح ما بين 6.5 و 7 ملايين طن في السنة، ووفقا لذلك، ستكون هناك حاجة ملحة لتوسيع البنية التحتية الخاصة بالحبوب في مصر، كما شدد على أن موسكو مستعدة لمساعدة مصر في أن تصبح دولة رائدة إقليميا في مجال الطاقة النووية.

وفي 10 فبراير الماضي وقعت مصر وروسيا مذكرة تفاهم لإقامة أول محطة نووية في الضبعة لتوليد الطاقة الكهربائية، خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للقاهرة، ضمن عدد من الاتفاقيات الأخرى.

ووافقت الحكومة المصرية، على طلب هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، اختيار مستشار قانوني دولي وذلك في ضوء التوجه الإستراتيجي لمصر، لإنشاء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

7 فائزين في السحب السادس لحملة البطاقات المصرفية

«بيتك» راعياً ماسياً لمؤتمر الصناعيين الخامس عشر

بيت التمويل

يشارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في مؤتمر الصناعيين الخامس عشر بعنوان «الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية» كراع ماسي انطلاقا من حرصه على التواجد في الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تقديم أفكار تثري الواقع الاقتصادي وتعزز أطر التعاون والتنسيق الاقتصادي الخليجي مع هيئات وجهات مختلفة على المستوى الاقليمي، وتساهم في دعم القطاع الصناعي الخليجي بما ينعش بيئة الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي ويحفز المستثمرين.

ويعقد المؤتمر في دورته الخامسة عشرة تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وهو من تنظيم كل من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، والهيئة العامة للصناعة، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وبنك الكويت الصناعي، واتحاد الصناعات الكويتية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أشاد الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية عبد العزيز بن حمد العقيل بدور «بيتك» ومساهماته المتنوعة في الاقتصاد الخليجي مشيرا الى انه من المؤسسات الرائدة في دولة الكويت والخليج والعالم، مؤكدا أن مشاركته في دعم مؤتمر الصناعيين الخامس عشر سيكون لها الأثر الإيجابي خصوصا أنه يقدم باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، وألمانيا. وتستضيف الكويت هذا الحدث المهم خلال الفترة من 25 – 26 نوفمبر 2015.

من جانب اخر فاز 7 من عملاء «بيتك» بجوائز قيمة عبارة عن ربح قيمة مشترياتهم بحد اقصى 3000 دولار امريكي لكل منهم في السحب السادس للحملة الترويجية للبطاقات المصرفية التي حملت عنوان «اربح قيمة مشترياتك نقدا لغاية 3000 دولار»، والمستمرة حتى 15 سبتمبر 2015 . لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد (الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق والصرف الآلي) في مشترياتهم داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: طلال عبد الله الرشيد، فواز عبد الرحمن الرشيدي، علي حسين العجمي، ناصر صالح المضيان، يوسف عبد الله القناعي، مبارك عيد الهاجري، منيرة شايع الرشيدي.

ونتيح الحملة حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب لربح جائزة يومية قيمة عبارة عن «قيمة مشترياته نقدا لغاية 3000 دولار» مقابل كل 10 دنانير للشراء، من خلال استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط ، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص الفائز لدخول السحب الالكتروني الذي كان يجرى اسبوعيا، وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على تحقيق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ الحملة مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية، وتعزيزا لسمعة «بيتك» بالسوق المحلية كأكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.

الفائض التجاري للصين يتلقى ضربة قوية ويهبط 10 في المئة

الفائض التجاري الصيني في خطر

أعلنت الجمارك الصينية أن الفائض التجاري للصين تراجع بنسبة 10% على مدى عام في يوليو الماضي ليبلغ حوالي 263 مليار يوان (43.1 مليار دولار) مما يعزز القلق على ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقالت الجمارك في بيان على موقعها الإلكتروني إن الصادرات انخفضت 8.9 بالمئة بالوتيرة السنوية إلى 1.19 تريليون يوان بينما انخفضت الواردات بنسبة 8.6 بالمئة الى 930.2 مليار يوان. وتشكل الصادرات جزءا أساسيا من النمو الاقتصادي للصين بينما يدل تراجع الواردات على ضعف الطلب الداخلي.

وقال محللون إن ارتفاع سعر اليوان الذي يجعل الصادرات أكثر كلفة، أضر بمبيعات البلاد في الخارج.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن لي مياو تشيان الاقتصادي في مجموعة بوكوم انترناشيونال هولدينغز في بكين أن «سعر اليوان ارتفع مقابل اليورو وهذا يضر بصادرات الصين الى أوروبا».

وكان الاقتصاد الصيني سجل نموا نسبته 7.4 بالمئة العام الماضي وهو الأدنى منذ 1990. وقد سجل تباطؤا أكبر هذه السنة حيث بلغ 7 بالمئة في كل من الفصلين الأول والثاني من السنة.

وقد حددت الحكومة الصينية هدفا لها تحقيق نمو يبلغ 7 بالمئة لمجمل هذه السنة.